مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(١٠) – العدد (٢)، الصيف ٢٠٢٥
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

الإطار التشريعي والقانوني لمواكبة أنظمة الذكاء الاصطناعي

م.د.سولاف عبدالله حمه رشيد
القسم القانون،الكلية القانون والعلاقات الدولية،الجامعة اللبنانية الفرنسية ، أربيل، إقليم كردستان، العراق.
Solav.abdulla@lfu.edu.krd

معلومات البحث

تاريخ البحث:
الاستلام:٢٠٢٤/٢/٢٠
القبول:٢٠٢٥/٤/١٦
النشر:الصيف٢٠٢٥

الكلمات المفتاحية:
Artificial Intelligence
Smart Systems
Digital era
Digital Legislation
Smart Apps

Doi:
10.25212/lfu.qzj.10.2.27

الملخص

تمخضت الثورة التكنولوجية في العالم عن ظهور أنظمة رقمية فعالة سميت بأنظمة الذكاء الإصطناعي وأولت الدول اهتماما كبيرا بهذه الأنظمة وتطبيقاتها لما لها من مميزات وقدرات هائلة تحاكي القدرات و الذكاء البشري وخصوصا عند الإستعانة بها لإيجاد الحلول للقضايا المعقدة والصعبة عن طريق جمع المعلومات وتحليل البيانات. ونتيجة هذه الميزات والخصائص توجهت الدول الى الإستعانة بهذه الأنظمة في المجال القانوني ، ولكن لغرض الإندماج الصحيح مع أنظمة الذكاء الإصطناعي يتطلب الامر وضع الأسس التشريعية والتنظيمية في اطار القواعد المرخص بأستخدامها وفي هذا الإطار يستلزم الأمر الوقوف على الإطار التشريعي لأنظمة الذكاء الإصطناعي ومن ثم إنعكاس هذه القواعد على التشريعات التقليدية وتطويرها وملائمتها مع العصر التكنولوجي الراهن وعلى وجه الخصوص تسليط الضوء على دور المشرع العراقي وجهوده في مجال الذكاء الإصطناعي وكذلك تحديد الآليات القانونية لتفعيل الدور التشريعي في العراق فيما يخص أنظمة الذكاء الإصطناعي.وقد توصلت الدراسة الى ان هناك تطور سريع وملحوظ في انتقال المجتمع من النظام التقليدي الى النظام الرقمي بواسطة مجموعة من الأنظمة والتطبيقات دخلت مؤسسات الدولة كافة ومنها المؤسسات القانونية والقضائية مما يعني ضرورة خلق بيئة تشريعية وقانونية لتنظيم عمل هذه الأنظمة والتطبيقات وترخيص العمل به وكذلك ضرورة وضع ستراتيجية على مستوى حكومة العراق لتتدرج في التحول نحو التطبيقات والأنظمة الذكية لإدارة الدولة من خلال وضع الإطار التشريعي والقانوني لترخيص العمل بموجبه وتطوير التشريعات والقوانين بما يلائم متطلبات العصر الراهن.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(١٠) – العدد (٢)، الصيف ٢٠٢٥
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

1.المقدمة

تشهد التكنولوجيا تطورًا هائلاً في العصر الحديث، وأحد التطورات البارزة التي تشهدها هي تطور الذكاء الاصطناعي. إذ يعتبر الذكاء الاصطناعي فرعًا من علوم الحاسوب يهدف إلى تمكين الأنظمة الحاسوبية من تنفيذ مهام تتطلب تفكيرًا ذكيًا في كا فة المجالات ولعل ابرز المجالات التي تشهد مواكبة هذا التطور هو مجال القانون اذ يعتقد إستخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات القانونية داخل المؤسسات القضائية والقانونية يساعد في تحسين كفاءة وفعالية عملية صنع القانون وتنفيذه وحسم القضايا محل النزاع بشكل يضمن إيجاد الحلول الموضوعية بشكل يحقق العدالة و المساواة في عملية إتخاذ القرار وإصدار الحكم.
كما ان استخدام تطبيقات الذكاء الإصطناعي في مجال القانون يقتضي تشريع قواعد قانونية يجيز استخدامها من قبل السلطات المختصة ويحقق طفرة حقيقية في جميع المجالات. كما ان دور المشرع في تنظيم تشريع يحدد فيه الإطار القانوني لإستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي يضمن حماية الأفراد والمجتمع من مخاطر تطبيق الذكاء الاصطناعي هذا من جانب ومن جانب إخر يفرض على المشرع تعديل القواعد القانونية بما يلائم التطور الحديث في عالم التكنولوجيا وفسح المجال لإدوات الذكاء الاصطناعي بإنجاز مهام قانونية على المستوى التشريعي والتنفيذي والقضائي.وفيما يتعلق بمدى إمكانية تطبيق الذكاء الاصطناعي في العراق فأن المشرع يواجه تحديات قانونية كبيرة لوجود فراغ تشريعي وتنظيمي لتطبيقات الذكاء الاصطناعي مما يستلزم الامر مواكبة التطورات القانونية في المجال الدولي والوطني للوقوف على الأسس والضوابط القانونية التي يمكن من خلالها موائمة التشريعات الوطنية للتطور التكنولوجي السريع الذي يشهدها العالم والذي لايمكن فصل الافراد والمجتمع عنه.

1.1 أهمية البحث:

تشهد تطبيقات الذكاء الاصطناعي تطورا سريعا لما تتميز به هذه التطبيقات من القدرة على التعلم والتكيف والكفاءة التبؤية العالية للظروف والمستجدات السريعة التي تشهدها العالم مما دفعت الدول من خلال مؤسساتها الى الإنتفاع من مزاياها قدر المستطاع ويوازي هذا التطور التكنولوجي ظهور تحديات قانونية في المجال التنظيمي والتشريعي ولابد من التغلب على هذه التحديات ولاسيما في مجال تطوير القوانين اذ يتوقع لتطبيقات الذكاء الاصطناعي ان يكون له دور كبير في خلق قواعد قانونية جديدة لتنظيم استعمال الذكاء الاصطناعي ودعم إتخاذ القرار القانوني داخل المؤسسات القانونية وأن يكون له دور في مساعدة المشرع لفهم اثار التشريعات المقترحة.

1.2اهداف البحث:

1- بيان أهمية دور الذكاء الاصطناعي في مجال القانون
2- تحديد الإطار التشريعي لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في العراق.
3- مدى امكانية تهيئة البيئة التشريعية في العراق لتواكب التطورات التكنولوجية الحديثة.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(١٠) – العدد (٢)، الصيف ٢٠٢٥
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

4- بيان دور المختصين في المجال القانوني للإقتراح مشاريع القوانين في مجال الذكاء الاصطناعي.
5- بيان التحديات القانونية التي تثيرها تطبيق الذكاء الاصطناعي في مجال القانون.

1.3مشكلة البحث:

تتمحور مشكلة البحث، في أن أنظمة الذكاء الإصطناعي قد اقتحمت كافة المجالات في المجتمع، واصبحت هي التي تعمل وتفكر وتجد الحلول نيابة عن الانسان، لذا يثور التساؤل التالي: هل يمكن لأنظمة الذكاء الاصطناعي أن يساهم في تطوير القوانين داخل المجتمع؟ وهل هناك قواعد تنظيمية وتشريعية للسماح للأنظمة الذكاء الاصطناعي بالتدخل في مهام قانونية وقضائية؟ أم يجب ان تكون هناك تشريعات خاصة تتناول مسألة تنظيم الاحكام الخاصة بأنظمة الذكاء الاصطناعي ومجالات تطبقيه ؟ ومامدى ملائمة التشريعات العراقية لتطبيق الذكاء الاصطناعي في المجالات القانونية؟

1.4فرضية البحث:

تفترض البحث الاجابة على التساؤلات التالية:

1- مدى إمكانية تطبيق الذكاء الإصطناعي في مجال القانون ؟
2- هل البيئة التشريعية في العراق ملائمة لإلزام مؤسسات الدولة بتطبيقها؟
3- هل وضعت الاتفاقيات الدولية والقوانين الداخلية الأسس والضوابط التي تضمن الممارسة الفعالة والآمنة لأنظمة الذكاء الإصطناعي؟
4- ماموقف المشرع العراقي من أنظمة الذكاء الإصطناعي في مجال تشريع القوانين و صنع القرار القانوني وإصدار الأحكام .

1.5 منهج البحث:

يعتمد البحث منهجا استقرائيا وتحليليا لغرض التعمق في النصوص الدستورية والقانونية المتعلقة بالتنظيم التشريعي لأنظمة الذكاء الاصطناعي من خلال اللوائح والاتفاقيات الدولية ونصوص القوانين الوطنية للدول التي تشهد تطبيق الذكاء الاصطناعي في مجال القانون ومن ثم مناقشة هذه النصوص بهدف الوصول الى مدى ملائمة تطبيق هذه الأنظمة في العراق وتهيئة المختصين للتعامل مع هذا النوع من الأنظمة التي لاتستطيع المجتمع الفصل عنه.

1.6 خطة البحث:

يتضمن خطة البحث مبحثين ،في المبحث الأول يتم التطرق الى : ماهية الذكاء الإصطناعي ، وفي المبحث الثاني يتم الطرق الى الإطار القانوني لتنظيم الذكاء الإصطناعي.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(١٠) – العدد (٢)، الصيف ٢٠٢٥
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

2.المبحث الاول: ماهية الذكاء الاصطناعي

الذكاء الاصطناعي أو مايسمى (Artificial intelligent) هو مصطلح يشير إلى القدرة على التحكم في أنظمة وأجهزة رقمية مختلفة بإستخدام حاسوب يقلد ويحاكي العمليات الحركية والذهنية التي يقوم بها الإنسان ،ومنذ تطور الحاسوب في أربعينات القرن العشرين تطور مفهوم الذكاء الإصطناعي ودخل مختلف مجالات الحياة بشكل ملحوظ نتيجة القدرة والامكانية في التحليل والتنبؤ والاستنتاج ومعالجة القضايا المعقدة وإنطلاقا من ذلك فأن أنظمة الذكاء الاصطناعي أصبح جزء فعال في المجال القانوني ويتوقع أن يلعب دورا متناميا في هذا المجال ونظرا لأهمية اندماج الذكاء الاصطناعي بقواعد تشريعية وقانونية الذي يهدف من خلاله تحسين عملية تشريع القوانين وتكيفه مع التطورات التكنولوجية فأن الامر يستلزم تقسيم هذا المبحث الى مطلبين، ففي المطلب الأول يتم البحث في مفهوم الذكاء الإصطناعي وفي المطلب الثاني يتم البحث في خصائص الذكاء الإصطناعي وبيان وتطبيقاته في المجال القانوني وعلى النحو التالي:

2.1 المطلب الاول: مفهوم الذكاء الاصطناعي

من أجل البحث في مفهوم الذكاء الاصطناعي فسوف يتم تقسيم هذا المطلب الى فرعين، ففي الفرع الأول يتم البحث في التعريف اللغوي للذكاء الاصطناعي وفي الفرع الثاني يتم البحث في التعريف الإصطلاحي للذكاء الاصطناعي وعلى النحو التالي:

الفرع الأول : التعريف اللغوي للذكاء الاصطناعي

يتكون الذكاء الاصطناعي من كلمتين الذكاء والإصطناعي ولكل منهما معنى ،فالذكاء حسب قانوس (Webster) هو القدرة على فهم الظروف او الحالات الجديدة والمتغيرة ،اي القدرة على إدراك وفهم وتعلم الحالات أو الظروف الجديدة.أما كلمة الإصطناعي ترتبط بالفعل (يصنع أو يصطنع)وبالتالي تطلق الكلمة على كل الأشياء الموجودة بالفعل والمولدة بصورة طبيعية من دون تدخل الإنسان. (سيلينيا،2022،ص20)/(خوالدر،2019،ص11).

كما يعرف معجم مريام ويبستر(Merriam Webster) الذكاء الإصطناعي بأنه:"فرع من علوم الحاسوب الألي يتعلق بمحاكاة السلوك الذكي في أجهزة الحاسوب ، كما يعرفه ايضا بأنه : "قدرة الآلة غلى توليد السلوك البشري الذكي"[1](The capability of a machine to imitate intelligent human behavior) https://www.merriam-wbester .com، (أما معجم أكسفورد (Oxford Dictionary) فقد عرف الذكاء الإصطناعي بأنه:"نظرية وتطوير أنظمة الجاسوب القادرة على القيام بمهام تتطلب عادة الذكاء البشري كالإدراك والتعرف على الكلام وإتخاذ القرارات وترجمة اللغات"(يوسف ،2002،ص22) وعرفه موسوعة بريتانيكا(Britannica) بأنه:"مجال من مجالات

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(١٠) – العدد (٢)، الصيف ٢٠٢٥
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

علوم الحاسوب يمنح الآلات القدرة على أن تبدو وكأنها تمتلك ذكاء بشريا أو قوة الآلة لنسخ السلوك البشري الذكي .https://www.britannica.com /dictionary /artificial. Intelligent

الفرع الثاني: التعريف الاصطلاحي للذكاء الاصطناعي

لايوجد تعريف موحد للذكاء الاصطناعي فقد وضع الفقهاء تعريفات مختلفة للذكاء الاصطناعي وفقا لطبيعة العمل الذي ينجزه وطبيعة تصميمه ومكوناته ،ومن أبرز هذه التعريفات:

"الذكاء الاصطناعي محاكاة لذكاء الإنسان وفهم طبيعته عن طريق عمل برامج للحاسوب الآلي وتكون له القدرة على محاكاة السلوك الانساني المتسم بالذكاء" وكما عرفه (جون ماكرثي) الذي لقب (بأبي الذكاء الاصطناعي)بأنه: "علم وهندسة إنشاء الآلات الذكية وبصورة خاصة برامج الكمبيوتر الذكي (خليفة،2019،ص43).كما عرف بعض الكتاب الذكاء الاصطناعي بأنه: "مزيج مترابط من تقنيات التعلم الآلي والتقني العميق المهتم بمحاكاة الذكاء والسلوك البشري عن طريق أنظمة الكمبيوتر المعقدة إذ يتم فهم ومحاكاة طريقة تفكير البشر من خلال دراسة سلوكهم البشري عبر تجارب مختلفة ومراقبة تصرفاتهم في مواقف معينة.اذ يهتم الذكاء الاصطناعي بصنع الآلات الذكية التي تتصرف كما يتصرف الإنسان ويتعرف الى مجالات مختلفة كاللغة الطبيعية والتعرف على الكلام والشبكات العصبية الاصطناعية وغيرها.

كما يعرف الذكاء الاصطناعي على إنه: "التيار العلمي والتقني الذي يضم الطرق والنظريات والتقنيات التي تهدف الى دراسة الآت قادرة على محاكاة الذكاء البشري"(الوالي ،2021،ص27)

يتبين مما سبق ان هذه التعاريف تسلط الضوء على الجوانب الرئيسية للذكاء الاصطناعي كتخصص تقني يهدف الى انشاء أنظمة قادرة على الأداء والأداء بطريقة ذكية تشبه الى حد قريب القدرات البشرية في التفكير والتعلم وإتخاذ القرارات .وهذه الأنظمة في الوقت الحالي أنظمة مساعدة للإنسان وليست بديلة له تعمل على تعزيز وتوسيع قدرات البشر وتحسين الأداء في مجموعة متنوعة من المجالات.

2.2 المطلب الثاني: خصائص للذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في المجال القانوني

يتميز أنظمة الذكاء الإصطناعي بعدد من الخصائص والمميزات التي جعلته ميزة مهمة في عالم التكنولوجيا من حيث إمتلاكها مجموعة كبيرة من البيانات وتطبيقات متعددة والإستقلال الذاتي الذي يمكنه من التفكير الإستدلالي في قضايا معقدة والقدرة على التفاعل مع البيئة لذلك نجدها تحاكي البشر في معظم تصرفاتها والأمر الذي يفرض على المختصين البحث في مدى إمكانية الإستعانة بهذه الأنظمة والإستفادة من مميزاتها في المجال القانوني وهو المجال الذي يهتم بتنظيم القواعد التي تخدم الإنسانية في كل الأزمنة والأمكنة ، ومن أجل البحث في هذه الخصائص ومجالات تطبيقه في القانون فإننا نتطرق في هذا المطلب في (الفرع الأول) الى خصائص الذكاء الاصطناعي والبحث في (الفرع الثاني) في تطبيقات أنظمة الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني وعلى النحو التالي:

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(١٠) – العدد (٢)، الصيف ٢٠٢٥
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

الفرع الاول: خصائص الذكاء الإصطناعي:

1.الطابع المعنوي اللامادي لأنظمة الذكاء الاصطناعي.

الطابع المعنوي سمة من سمات أنظمة الذكاء الإصطناعي اذ يتضمن هذه الأنظمة مجموعة من الخوارزميات او البرمجيات التي تعد تعتبرها أغلب التشريعات في الدول اموالا غير مادية ، وأعمال عقل وفكر خاضعين لقوانين الملكية الفكرية. ويشكل أنظمة الذكاء الاصطناعي مجموعة من الأجزاء المادية ساكنة دون حركة يتم ربطها ودمجها مع البعض ويشكل العقل الإفتراضي تباشر بالحركة لإنجاز مهام متعددة. (عيسى،2022،ص166).

2.صعوبة حصر افعال أنظمة الذكاء الإصطناعي وعدم التنبؤ بها.

في بعض فرضيات أنظمة الذكاء الاصطناعي يمكن أن تتجرد أفعالها من أي أثر مادي ملموس وغير مرئي وذلك مثلا في حالات تقديمها لبيانات أو معلومات غير صحيحة تخص عقد أو مشروع تجاري لشركة أو شخص ما ويترتب عليه ضررا لمستخدميها ففي مثل هذه الحالات يصعب فهم حقيقة الأفعال الضارة لأنظمة الذكاء الإصطناعي ومدى التسبب في إحداث الضرر لعدم مرئيتها.

3.الإستقلال الوظيفي لأنظمة الذكاء الإصطناعي

أهم مايتميز به الذكاء الإصطناعي هو إستقلال تطبيقاته في أحداث أثار معينة من خلال إتخاذ قرارتها بصورة إنفرادية بعيدة عن إرادة مستخدميها ،فالذكاء الإصطناعي مستقل بإعتبارإحتوائه على حد أدنى من المعلومات والتي تشكل بالنسبة له دعما من مصممه او منتجه،إضافة الى المعلومات التي يكتسبها من البيئة المحيطة به أثناءأدائه لمهامه ومن ثم تكون له قدرة المبادرة بطرق إستباقية مع إظهار نوع من المرونة في ذلك إضافة الى القيام بمبادرات وتقديم إقتراحات مهمة للمستخدمين فضلا عن التفاعل والرد على الطلبات الموجهة له من هؤلاء المستخدمين.

ومن الجدير بالذكر إن الاستقلال الوظيفي لأنظمة الذكاء الإصطناعي مرتبط بطبيعة الأنظمة ذاتها التي توصف بأنها أنظمة مؤتمتة أي انه يتم تشغيلها وفق برامج معدة سلفا دون إمكانية أن تحيد عنها، بالإضافة الى قابلية مواكبة التطور المستمر،(دهشان ،2019،ص 20) والقدرة على التعامل مع كل موقف معاملة خاصة غير متوقعه وغير مخطط ها مسبقا ومن ثم فأنه لايمكن التنبؤ بردة فعلها الوظيفية خاصة إذا ماعملت هذه الأنظمة على ممارسة الأنشطة البشرية بشكل يتجاوز جدود الذكاء البشري في إستقلاله وسرعته وتكلفته.

4.عدم التقيد بالنطاق المكاني والزماني:

نتيجة الإستقلالية التي تتمتع به أنظمة الذكاء الإصطناعي وطبيعته اللامادية أدى الى إنفلاته من أي سيطرة أو رقابة وعدم تركز هذه الأنظمة في مكان وزمان معينين فهي مطلقة حيث يمكن إستخدامها في بقعة جغرافية في العالم دون التقيد بزمن معين ومايترتب عن ذلك من صعوبة تحديد الاختصاص

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(١٠) – العدد (٢)، الصيف ٢٠٢٥
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

الأقليمي للمحكمة المختصـــة بالفصـــل في تعويض الضـــرر المترتب عنها ويمكن تلافي ذلك من خلال مراجعة قواعد الإختصاص الزماني والمكاني بشكل يتناسب مع هذه السمات والخصائص التي تتميز بها أنظمة الذكاء الاصطناعي

6.معالجة القضايا المعروضة عليها وتبني الأفكار المستحدثة

من مميزات أنظمة الذكاء الاصـــطناعي إيجاد الحلول المنطقية للقضـــايا المعروضـــة عليها مع غياب المعلومات الكاملة لما له من قدرة على التفكير والإدراك وإكتســـاب المعرفة وتطبيقها والإســـتفادة من الخبرات الســـابقة وتوظيفها في مواقف جديدة ولاســـيما المواقف الصـــعبة والمعقدة والمواقف الغامضـــة والقدرة على التصـــور والإبداع وفهم الأمور المرئية وإدراكها وعلى وجه الخصـــوص إســـناد القرارات الإدارية والأحكام القضائية. (العاقل،القاشي،2021،ص43).

الفرع الثاني : تطبيقات أنظمة الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني

بدأ الاهتمام العالمي بتطبيق أنظمة الذكاء الاصـــطناعي في المجال القانوني على غرار كافة المجالات الاخرى كالطب والتعليم والنقل والعمليات المصـــرفية وكذلك مجالات القطاع الخاص (عبدالرحمن ،2018،ص23)، ونتيجة ذلك أصـبحت التكنولوجيا القانونية أمر ضـروري في مجال المهن و الاعمال القانونية لدعم إتخاذ القرار القانوني من خلال تقديم التحليل والتوجيه والمشـــورة القانونية للقضـــايا المستندة الى البيانات دون التحيز البشري وتحسين جودة القرار كما يمكن الاستعانه به في مجال المهن القضـــائية من خلال تحليل القضـــايا القانونية بما في ذلك القوانين والقرارات القضـــائية لفهم المشـــكلات بطريقة أفضـــل وكذلك الإســـتعانة به لغرض أتمتة المهام القانونية مثل البحث القانوني وكتابة الوثائق ومعاونة القضاة والمحامين للتركيز على القضايا المعقدة وإيجاد حلول أكثر تطورا وفعالية في المؤسسات القانونية والقضـــائية.وفي هذا المجال ظهرت مجموعة من التطبيقات تتعامل مع القضـــايا القانونية مثل ابـرام الـعـقـود الالـكـتـرونـيـة أو مـايسـمـى بـالـعـقـود الـذكـيـة، (Szabo,1994) www.fon.hum.uva.nl/rob/Courses/Information In Speech. الـذي يتم عن طريق إجراء الاتفاقات والمعاملات التجارية الكترونيا وذلك بهدف تنفيذ شـــروط العقد رقميا وانها تتيح أداء العاملات بمصـداقية عالية وموثوقة دون حاجة الى أطراف ثالثة، كما يسـتخدم هذه التطبيقات في تسـوية المنازعات عبر الانترنت ومنها تطبيق(ODR) الذي ظهرفي الإتحاد الاوربي عام 2016 كما ويمكن الإســـتعانة بالتكنولوجيا القانونية في مجال التنبؤ بالجرائم والتعرف على المجرمين ومعرفة خطورة المجرم ومن هذه التطبيقات في المجال الجنائي تقنية (Bid data) المطبق في الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الأوربي،كما ظهرت تطبيق اخر في الولايات الفيدرالية الالمانية في مجال التنبؤ بالجريمة يســـمى: (Precobs" Precrime Observation System) يعرض هذا التطبيق مسـتويات المخاطر لمناطق مختلفة ويطبقها على المناطق الاكثر خطورة وهذا يمكن رجال الشـرطة من

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(١٠) – العدد (٢)، الصيف ٢٠٢٥
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

التواجد في مكان الحادث قبل وقوع الجريمة وهذا الأمر هو مايتوخاه القانون بالفعل وهو التقليل من وقوع الجرائم او منع وقوع الجريمة.

كما أتجهت الدول الى الإستعانة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال إدارة الضرائب وتحصيل الديون أليا ومن ثم الإدارة الحكومية لحركة المرور وتحديد تجاوز السرعة وإشعار المخالف بذلك أليا. وفي مجال القرارات الادارية الصادرة عن الحكومة فأن التواصل بين المواطنين والحكومة وبين الموظفين وإداراتهم يتم وفقا لتطبيقات خاصة بكل مرفق من مرافق الدولة .كما لتطبيقات الذكاء الاصطناع دور كبير في مجال تفعيل المحامي الذكي والقاضي الذكي فقد تم تعين أول محام ذكي في الولايات المتحدة الامريكيية من قبل شركة القانون الأمريكية (Baker Hostetler) وتمت الموافقة على ترخيص (Ross-Intelligence) التي طورتها شركة IBM بناء على محرك(Watson) الخاص بها لإستخدامها في فريق الإفلاس وإعادة الهيكلة وحقوق الدائنين. وفي المجال القضائي يستخدم الذكاء الاصطناعي لإدارة قضايا المحاكم من خلال تنظيم المحاكم الألكترونية وكذلك التقاضي الذكي والاستعانة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي في معرفة خطورة المجرم وتحديد العقوبة المناسبة له ومن ابرز هذه التطبيقات(COMPAS) الذي يطبق في القضاء الأمريكي لمعرفة درجة خطورة المجرم الذي يحدد من خلال مستويات محددة من (1-10) فإذا سجل التطبيق درجة عالية من الخطورة فأن القاضي يحكم بفرض العقوبة المناسبة.

يتبين من خلال إتجاه الدول الى تطبيق أنظمة الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني هناك الجانب الايجابي والجانب السلبي لهذه التطبيقات والانظمة نذكر منها:(الذكاء الإصطناعي سلاح ذو حدين بين الفوائد والتحديات) https://mnasserlaw.com/ar

1- الجانب الايجابي:

1. **زيادة الكفاءة** :تساعد الأنظمة الذكية على تحليل البيانات والمعلومات القانونية بشكل أسرع وأكثر دقة من البشر، مما يزيد من كفاءة العمل القانوني.
2. **البحث السريع والشامل** :تساعد أنظمة الذكاء الاصطناعي في البحث السريع والشامل في النصوص القانونية والحالات القضائية السابقة، مما يساعد على اتخاذ القرارات القانونية المستندة إلى أدلة قوية.
3. **تحليل بيانات معقدة** :تساعد تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات الكبيرة والمعقدة بشكل أفضل، مما يمكن المحامين من اكتشاف الاتجاهات والمعلومات الهامة بسهولة.
4. **التوفير في التكاليف والوقت** :يمكن للأنظمة الذكية تقليل الاعتماد على العمل البشري في بعض المهام الروتينية والمكررة، مما يقلل من التكاليف والوقت المستغرق في إنجازها.
5. **تحسين التنبؤ بالقرارات القانونية** :تستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات وتوقع نتائج القرارات القانونية، مما يمكن المحامين من التخطيط بشكل أفضل للقضايا القانونية.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(١٠) – العدد (٢)، الصيف ٢٠٢٥
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

6. **زيادة الوصول إلى العدالة** :من خلال تقديم خدمات قانونية أكثر كفاءة وتكلفة منخفضة، يمكن لتطبيقات الذكاء الاصطناعي زيادة الوصول إلى العدالة للأفراد والشركات ذوي الموارد المحدودة.

2- **اما الجانب السلبي :** على الرغم من الفوائد التي توفرها تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال القانون، إلا أنها تواجه بعض المساوئ والتحديات، منها:(Osonde A. (Osoba, William Welser IV ، (The Risks of Artificial Intelligence to Security and the Future of Work) (https://www.rand.org/pubs/perspectives/PE237.html)

1. **قضايا الخصوصية والأمان** :قد تثير تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال القانون مخاوف بشأن حفظ السرية والخصوصية للمعلومات القانونية الحساسة، وتتطلب سياسات صارمة للأمان والحفظ.
2. **التحديات القانونية والأخلاقية** :تطرح تطبيقات الذكاء الاصطناعي تحديات قانونية وأخلاقية، مثل مسائل المسؤولية عن القرارات القانونية المتخذة بواسطة الأنظمة الذكية والتحكم فيها.
3. **الانحياز والتمييز** :قد تظهر تحيزات في تطبيقات الذكاء الاصطناعي القائمة على بيانات سابقة، مما يمكن أن يؤدي إلى اتخاذ قرارات غير عادلة أو تمييز غير مبرر.
4. **تحديات التباين الثقافي واللغوي** :قد تواجه تطبيقات الذكاء الاصطناعي صعوبة في فهم اللغات والثقافات المختلفة بشكل صحيح، مما يمكن أن يؤثر على دقة تحليلها ونتائجها.
5. **التبعات الاجتماعية والاقتصادية** :قد تؤدي استخدامات الذكاء الاصطناعي في مجال القانون إلى تبعات اجتماعية واقتصادية، مثل فقدان الوظائف القانونية التقليدية أو تقليل الحاجة إلى خبراء قانونيين.

مما سبق لغرض الإجابة على تساؤل البحث في الفقرة (1) من فرضية البحث حول مدى إمكانية تطبيق الذكاء الإصـــطناعي في مجال القانون؟ نجد هناك تطور ملحوظ في إســـتخدام التكنولوجيا القانونية عبر تطبيقات وأنظمة الذكاء الاصـــطناعي وتم تطوير هذه الأدوات والأنظمة في المجال المهني كالمحامي والقاضـــي الذكي ولكن يجب ملاحظة إن هذه الأدوات ليســـت بديلا كاملا للمحامين والقضـــاة بل تعتبر ادوات تعزز وتدعم عملهم في العثور على على قوانين وقرارات سابقة ذات الصلة بقضاياهم وقد تتطور هذه التكنولوجيا في المســتقبل لتصــبح اكثر تقدما ولكن تظل القرارات القانونية الحاســمة في يد القضــاة البشريين والمحامين الوكلاء عن البشر.

المبحث الثاني: الاطار القانوني للذكاء الاصطناعي

ان تحديد الأطار القانوني لتطبيق الذكاء الإصـطناعي يسـاعد في وضـع الأسـس السـليمة لتحديد وتنظيم القوانين التي تجيز اســـتعماله في مجالات متعددة ومنها المجال القانوني ومن أجل ذلك لابد ان يواكب

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(١٠) – العدد (٢)، الصيف ٢٠٢٥
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

المشـرع المسـتجدات التكنولوجية في العصـر الراهن من خلال التعاون بين المختصـين في القانونين والمختصـين في المجال التكنولوجي لتحقيق تنظيم فعال يحمي المصـالح والأخلاقيات والحقوق في العالم الذكي. ومن أجل ذلك يتم تقسـيم هذا المبحث الى مطلبين ،يتم البحث في (المطلب الأول) عن القوانين المنظمة للذكاء الاصـطناعي وفي (المطلب الثاني) يتم البحث في تفعيل الدور التشـريعي في العراق في مجال تطبيقات الذكاء الاصطناعي وعلى النحو التالي:

المطلب الاول: القوا نين المنظمة للذكاء الاصطناعي

عند تنظيم القواعد القانونية لأنظمة للذكاء الأصـطناعي لابد أن نبين (اولا) الأسـاس التنشـريعي التي تنظم الذكاء الاصـطناعي، ومن ثم نتطرق (ثانيا) الى الضـمانات القانونية لتطبيق الذكاء الإصـطناعي وعلى النحو التالي:

اولا : الأساس التشريعي لأنظمة الذكاء الاصطناعي

ممالاشـك فية ان مسـألة تنظيم ادوات الذكاء الاصـطناعي أصـبحت ضـرورة حتمية نتيجة الدور المهم والخطير الذي يلعبه الذكاء الإصـطناعي في السـيطرة على ابرز المجالات الإدارية والقانونية والعلمية والطبية داخل الدول مما يستلزم تشريع قوانين خاصة وتحديد الإطار القانوني لأدوات الذكاء الاصطناعي ، اذ ان التنظيم القانوني ضـروري في العالم الرقمي لأن القانون يقوم بوظيفة مجتمعية هامة وتهدف الى خدمة الصـالح العام وحماية حقوق الافراد وتفتقر أنظمة الذكاء الاصـطناعي الى فهم هذه الأهداف فعليه يسـتلزم إلزام شـركات بالبرمجيات الى الإلتزام بالضـوابط القانونية والأخلاقية عند تطبيق انظمة الذكاء الإصطناعي،وان يتجه المشرع الى وضع قانون بخصوص إمتلاك أو إستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي كركن أساسي لإتخاذ القراربممارسة هذه الأنظمة الحديثة ومن ثم ضرورة وضع القواعد القانونية لتحديد المسؤولية والمساءلة والخصوصية في حالة تطبيق أنظمة الذكاء الإصطناعي(يوسف،2020،ص20)

ومن الجهود الدولية في مجال تنظيم الإطار القانوني لتطبيقات الذكاء الاصـطناعي أطلقت منظمة الامم المتحدة (UN)مبادرات ومناقشـات حول مسـائل الذكاء الاصـطناعي بما في ذلك إطار العمل الأخلاقي للذكاء الاصـطناعي والامان والخصـوصـية وحماية حقوق الانسـان ، وكذلك سـعت المنظمة العالمية للملكيـة الفكريـة (WIPO) على تطوير معـايير حول حقوق الملكيـة الفكريـة للأعمـال التي تنتجهـا التكنولوجيا الذكية وكذلك جهود التحالف العالمي للذكاء الاصـطناعي (GCCAI) الذي يهدف الى تعزيز التعاون الدولي في مجال الذكاء الاصطناعي وضمان إستخدامه بطريقة أخلاقية ومسؤولة ويضم مشاركين من مختلف الدول والقطاعات .

اما الجهود الوطنية لتنظيم الإطار القانوني للذكاء الاصـطناعي فأن موقف المشـرع الوطني يختلف من دولة الى أخرى وتعكس الأهتمامات والقيم المحلية والوطنية فنجد المشـرع الفرنسـي، وكذلك المشـرع الأوروبي، ولمواكبة التطور الهائل في مجال التكنولوجيا، فقد اتجهوا الى اصـدار قوانين خاصـة بالروبوتات والذكاء الاصـطناعي، حيث اصـدر المشـرع الأوربي في العام 2017، قانون خاص

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(١٠) – العدد (٢)، الصيف ٢٠٢٥
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

بالروبوتات، الغى فيه وصف "الشيء" بالنسبة للروبوت، وإستخدم مصطلح "النائب الألكتروني او الإنساني"،ثم اصدر الاتحاد الاوروبي في عام 2019، مجموعة إرشادات حول بيان كيفية تطوير تطبيقات الذكاء الإصطناعي (الاسيوطي،2021،ص26)

اما الولايات المتحدة الامريكية، فقد اصدرت قانون "مستقبل الذكاء الاصطناعي وآفاقهُ في العالم" في العام 2017، وهو أول قانون يتمحور حول نظم الذكاء الإصطناعي، وكذلك توجد تشريعات ولوائح تنظم مجموعة متنوعة من إستخدامات الذكاء الإصطناعي بما في ذلك القيادة الذاتية للمركبات ومستخدمي الرعاية الصحية،وفي الصين أطلقت مبادرات لتعزيز البحث والتطور في مجال الذكاء الإصطناعي وضمان سلامة وأمان الأنظمة الذكية تم تقديم تشريعات تنظم أستخدام الذكاء الإصطناعي في مجموعة متنوعة من الصناعات وكذلك كندا أطلقت إستراتيجية وطنية للذكاء الإصطناعي تهدف الى تعزيز البحث والإبتكار وتنظيم إستخدام الذكاء الإصطناعي بطريقة تحقق التوازن بين التقدم التكنولوجي والأخلاقيات.

اما بالنسبة لموقف المشرع البريطاني فقد تم تعيين لجنة مختارة حول الذكاء الأصطناعي،(بن فارع، إستراتيجية الصناعة للمملكة المتحدة)https://maaal.com من قبل مجلس اللوردات في العام 2017، للنظر في الآثار الإقتصادية والأخلاقية والإجتماعية في مجال الذكاء الإصطناعي، في حين نجد ان البرلمان الاوروبي في العام 2018، اقترح على الدول الأعضاء في الإتحاد، وضع تشريع بشان الجوانب القانونية لتطوير استخدام الروبوت والذكاء الإصطناعي، ثم اصدر الإتحاد الأوروبي نصوصاً تكميلية، للائحة الأوروبية العامة لحماية البيانات الشخصية، التي تضع اطاراً للتدفق الحر للبيانات غير الشخصية في الاتحاد الأوروبي رقم 1807 لسنه 2018.

اما على صعيد التشريعات الوطنية العربية نجد إن المشرع المصري، قد صدر عن مجلس الوزراء القرار المرقم 2889 لسنه 2019، حول إنشاء مجلس وطني للذكاء الاصطناعي، يختص بوضع الخطط الوطنية حول الذكاء الإصطناعي، وتنفيذها، ومتابعتها، وتحديثها، لكي تتماشى مع التطورات الدولية، كما نجد ان دولة الإمارات العربية المتحدة وهي من الدول الرائدة في مجال الذكاء الإصطناعي في العالم العربي فقد أطلقت مبادرة "ذكاء دبي " بهدف جعل دبي مركزا عالميا للذكاء الإصطناعي وتطوير استخدامه في القطاعات المختلفة و قد وضعت العديد من المبادئ والإرشادات حول أنظمة الذكاء الإصطناعي، وضوابط استخدامه.(عبدالعزي،بلال ،2023، ص103) وكذلك المملكة العربية السعودية اطلقت مركز الذكاء الإصطناعي في الرياض لتعزيز الإستثمار في مجال الذكاء الإصطناعي.والأمر كذلك في قطر هناك استثمار في البحث والتطوير ومشاريع تقنية تعتمد الذكاء الإصطناعي.

اما في العراق فإن اتجاه المشرع العراقي الى تحديد الإطار التنظيمي والتشريعي للذكاء الإصطناعي بطيء وفي مستويات متدنية إستنادا الى مؤشر الجاهزية الحكومية للذكاء الإصطناعي ومؤشر الإبتكار وهذا نتيجة ضعف تكنلوجيا المعلومات وضعف الإتصالات وضعف الخدمة الحكومية عبر الأنترنت

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(١٠) – العدد (٢)، الصيف ٢٠٢٥
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

والبنية التحتية العامة وضـــعف تنويع الصـــناعة المحلية والإئتمان المحلي للقطاع الخاص ومدفوعات الملكية الفكرية بالإضافة الى غياب الاهتمام الحكومي لإستثمار العقول البشرية.
من خلال ماتقدم يمكن القول ان الجهود الدولية لوضـــع الإطار القانوني لتطبيقات وأنظمة الذكاء الإصـطناعي مسـتمرة سـواء من قبل المنظات الدولية اوالتحالفات العالمية او المؤتمرات الدولية وكذلك هناك توجه على الصـعيد الوطني لوضـع تشـريعات داخلية ومن المهم أن تكون هذه الجهود مسـتدامة ومستمرة للتأكد من إستخدا م التكنولوجيا الذكية وفقا لقواعد تلبي المعايير الاخلاقية والقانونية.

ثانيا : ضمانات تطبيق أنظمة الذكاء الاصطناعي

من أبرز الضـــمانات القانونية لتطبيق أنظمة الذكاء الاصـــطناعي تنظيم المباديء والقواعد الاخلاقية لتطبيق الذكاء الاصطناعي ومنها: (الشرقاوي،1996،ص14)/ (عبدالله،2019،ص20)

1- مبدأ احترام الحقوق الأساسية : يتضمن هذا المبدأ ضرورة توافق أنظمة الذكاء الإصطناعي مع مباديء حقوق الانســـان اي ان هذه الأنظمة والتطبيقات لاتتعارض مع مبدأ الحق في الخصـوصـية أو مبدأ عدم التميز وضـرورة نهج القواعد الأخلاقية ودمجها في تطبيقات الذكاء الإصـطناعي والحرص على عدم انتهاك حقوق الانسـان بشـكل مباشـر وغير مباشـرأو انتهاك لسيادة القانون وإستقلال القضـاء وكذلك حظر او منع اي تطور لأي تطبيق للتميز بين الأفراد لأن هذا الامر مكفول ضمن القواعد الدولية والوطنية لبلدان العالم.
2- الجودة والامان وسيطرة المستخدم :الجودة والأمان وسيطرة المستخدم يعتبران من الضمانات الأساسية في تطبيقات الذكاء الاصطناعي، (العمري،2015،ص55) وتعني الجودة: إستخدام مصـــادر تكنولوجية معتمدة وتزويدها ببيانات أمنية وفقا لنماذج مصـــممة بطريقة متعددة التخصـصـات في بيئة تكنولوجية وعلى مصـممي نماذج التعلم الآلي الإسـتفادة من خبرات المهنيين المعنيين بنظام العدالة من المحامين والقضـــاة والباحثين في مجالات القانون والعلوم الإجتماعية وعليه يفترض أن تكون هناك فرق عمل من جميع التخصصات لتنفيذ نماذج وطيفية تتســم بالجودة وتعتمد بيانات موثقة من مصـــادر أمنة وموثوقة .اما الأمان يتعلق بضـــمان ان أنظمة الذكاء الإصـطناعي لاتشـكل خطرا على الأمان الجسـدي أو الأمن الرقمي للمسـتخدمين ويشمل حماية النظم من الهجمات الألكترونية وضمان إنها لاتستخدم لإغراض ضارة. وسيطرة المســـتخدم يعني : أن يكونوا المســـتخدمين على علم تام بالجهات المختصـــة التي تتحكم في خياراتهم.
3- الشفافية والحياد والانصاف:يقصد بذلك أن يكون طرق معالجة البيانات متاحة ومفهومة والإذن بعمليات التدقيق الخارجي لهذه البيانات من قبل الجهات الرقابية ويجب تحقيق التوازن بين الملكية الفكرية لبعض طرق المعالجة والحاجة الى الشـــفافية والحياد والإنصـــاف والنزاهة الفكرية عند استخدام الادوات التي قد يكون لها عواقب قانونية أو قد تؤثر بشكل كبير على حياة الناس.(جميل وعثمان،2012،ص240)

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(١٠) – العدد (٢)، الصيف ٢٠٢٥
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

4 - التحقق والامان وتحديد المسؤلية:يمكن تطبيق عمليات التحقق والإعتماد للتأكد من ان الأنظمة القائمة على الذكاء الاصطناعي تلتزم بالمعايير المحددة للجودة والأمان وتوضيح من يتحمل المسؤلية عن الأضرار او الاخطاء التي قد تنتج عن الذكاء الإصطناعي سواء كان ذلك المطورون ،المستخدمون، او الشركات التي تنشر هذه التقنيات. (عيسى،2022،ص195).

يتبين مما سبق ولغرض الإجابة على تساؤل البحث في الفقرة (2) من فرضية البحث حول تحديد الأسس والضوابط التي تضمن الممارسة الفعالة والآمنة لأنظمة الذكاء الاصطناعي نجد إن هذه المبادئ والضوابط تستند إلى مجموعة من الإطارات الأخلاقية والقوانين الدولية التي تهدف إلى توجيه تطوير واستخدام الذكاء الاصطناعي بشكل أخلاقي وآمن ويلتزم به المشرع الوطني عند وضع الاسس القانونية والتشريعات ذات العلاقة بهذا المجال.

المطلب الثاني: تفعيل الدور التشريعي في العراق في مجال تطبيق الذكاء الاصطناعي

لكي يمكنا تفعيل الدور التشـــريعي في العراق في مجال تطبيق الذكاء الإصـــطناعي يســـتلزم الأمر أن يضـطلع المشـرع بدوره في مجال تنظيم هذه التطبيقات من خلال مجموعة من الإجراءات التشـريعية على مستوى سلطات الدولة وعلى النحو التالي:

أولا: التطور التشريعي في مجال السلطة التشريعية

ينعكس تطبيقات الذكاء الإصطناعي على وظيفة وإختصاص السلطة التشريعية والذي يستوجب تطوير السلطة التشريعية وفقا للإتجاهات المعاصرة للدول في المجال التشريعي الذكي اي استخدام التطبيقات والانظمة الذكية لتحســين وتســهيل عمليات التشــريع وصــنع القرارات القانونية من خلال: (كريم، 2022،ص50)

- تحليل البيانات والتنبؤات :يمكن للذكاء الإصـــطناعي معالجة وتحليل كميات هائلة من البيانات لتقديم رؤى قيمة حول القضـايا الإجتماعية والإقتصـادية ويمكن اسـتخدام هذه المعلومات لدعم صـنع القرارفي تحديد الأولويات التشريعية وفهم تأثير السياسات المحتملة.

-صـــياغة ومراجعة التشـــريعات: بعض الأنظمة الذكية قادرة على المســـاعدة في صـــياغة النصـــوص القانونية بناء على المعايير والسوابق القانونية كما يمكنها المساعدة في تحديد التناقصـات او الثغرات في القوانين القائمة.

- تحسـين الشـفافية والمشـاركة: يمكن للتقنيات الذكية تعزيز شـفافية العملية التشـريعية من خلال توفير منصات للمشاركة العامة وتقديم تغذية راجعة حول التشريعات المقترحة.

-أتمتة العمليات الادارية : يمكن لتطبيقات الذكاء الإصـــطناعي أن تزيد من كفاءة العمليات الإدارية في السلطة التشريعية مثل تتبع التشريعات وإدارة الوثائق.

- مراقبة التأثير التشريعي: يمكن إستخدام الذكاء الاصطناعي لتتبع وتقييم تأثير القوانين والسياسات بعد تنفيذها مما يساعد في تقديم قيمة لعملية التقييم والمراجعة التشريعية.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(١٠) – العدد (٢)، الصيف ٢٠٢٥
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

يتبين من خلال ماتقدم ولغرض الإجابة على تساؤل البحث في الفقرة (2) من فرضية البحث حول هل البيئة التشريعية في العراق ملائمة لإلزام مؤسسات الدولة بتطبيقها نجد وجود فراغ تشريعي في هذا المجال إذ إن إنعكاس الذكاء الإصطناعي على السلطة التشريعية يتضمن عملية تشريع القوانين والرقابة على تطبيقها لذلك اذا اتجهنا الى تطوير المجال التشريعي في العراق لابد من تفعيل القواعد التشريعية من خلال سن القوانين التي تعزز من تحديد وتنظيم الإطار القانوني لتطبيقات الذكاء الإصطناعي وفي مجال القواعد التشريعية يعاني العراق من فراغ تشريعي في هذا المجال وهذا يعني ضرورة سن قانون إتحادي بإسم (قانون الذكاء الإصطناعي) يتضمن المباديء والقواعد الاخلاقية لإستخدامات الذكاء الاصطناعي وهذا القانون سوف يكون الركيزة الاساسية لسد الفراغ التشريعي في مجال الذكاء الإصطناعي ، وإن عملية تنظيم قانون لإجازة تطبيق الذكاء الإصطناعي يحقق الارتقاء بالنصوص التشريعية اولاً ويضع حدا للتداول غير المسموح لبعض الانظمة التي تحققت انتشارها وفي مجال محدود كما تفعيل دور السلطة التشريعية يحقق الإصلاح التشريعي داخل الدولة من خلال دراسة التشريعات الحالية في العراق وبلورتها وتلخيصها ومقارنتها بالتشريعات الأخرى لدول متعددة لهم تجربة في مجال التطبيق والتنفيذ والتنظيم وإستئصال ماتبقى من أفكار قانونية قديمة لاتنسجم مع الواقع المعاصر.

ان تنامي تطبيقات الذكاء الإصطناعي واختراقها لمجالات متعددة ينتج عنه مخاطر عديدة في مجال المسؤلية والتعويض عن الأضرار، (بن عثمان ، 2022، ص158) / (ابراهيم ،2022،ص45) فضلا ان مطوري البرامج ومصمي هذه التطبيقات وفي غياب القوانين يسمحون لأنفسهم من أن يكونوا مشرعين لتحديد وتنظيم كيفية الاستعانة بهذه الأنظمة وبالشروط التي يخدم مصالحهم لذلك يعتبر التنظيم التشريعي الحل الأساس لوضع حد للتداول غير القانوني لهذه التطبيقات .

ثانيا: التطور التشريعي في مجال السلطة التنفيذية

إنعكس الذكاء الإصطناعي على وظيفة وإختصاص السلطة التنفيذية في الدول التي اعتمدت هذه الأنظمة والتطبيقات وأحدثت تحولات كبيرة في كيفية إدارة الحكومات لمهامها وخدماتها من خلال تحسين الخدمات الحكومية العامة وتحليل لبيانات لفهم إحتياجات المواطنين بشكل افضل والمساهمة في صنع القرارات السياسية والإدارية ، وكذلك يمكن للذكاء الإصطناعي أن يزيد من كفاءة الأعمال الحكومية مما يقلل من الأخطاء البشرية وللذكاء الاصطناعي دور في تعزيز الأمن السيبراني للحكومة وكذلك توقع الأزمات الوطنية مثل الكوارث الطبيعية او الأزمات الاقتصادية وتسهيل عملية الإستجابة السريعة لها. (تقرير منظمة اليونسكو، الزام الدول بتطبيق الذكاء الاصطناعي) ،https://www.unesco.org

ومن المسائل المتعلقة بتطوير السلطة التنفيذية في العراق ومن أجل مواكبة التطور التكنولوجي في العالم من (وضع إستراتيجية وطنية في مجال الذكاء الاصطناعي)، (تطوير إستراتيجية للذكاء الاصطناعي ، دليل وطني الصادر عن منظمة الاسكوا)https://www.unescwa.org يتم من

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(١٠) – العدد (٢)، الصيف ٢٠٢٥
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

خلالها وضع الخطط والاشراف على البرامج ذات الصلة بها بالتنسيق مع الجهات المعنية في الدولة ووضع الخطط والتوصيات وإقتراح الانشطة والفعاليات بشأن تطبيق أنظمة الذكاء الاصطناعي.
إن نجاح الستراتيجية الوطنية يعتمد على عدة ركائز منها: التنافس على المواهب في عصر إنتشار الذكاء الإصطناعي اي الاهتمام بالمختصين من الفنيين ومهندسين ومبرمجين ومتخصصين في مجال الخوارزميات وكذلك دعم الستراتيجية من خلال نشر الوعي بين المواطنيين العراقيين وتكثيف الدورات في مجال الذكاء الإصطناعي لغرض تهيئة الفرصة لإحداث التحسين المستمر في مجالات الحياة الاقتصادية والمعيشية.
كذلك الإهتمام بإدخال الذكاء الاصطناعي في المرافق الخدمية وإدخال التطبيقات الالكترونية في مجالات التعليم والصحة والإعلام والبنوك والنقل والمؤسسات المهمة مثل المطارات والموانيء البحرية ومديريات البطاقة الموحدة والجوازات في العراق .

ثالثا: التطور التشريعي في مجال السلطة القضائية

ينعكس أنظمة الذكاء الإصطناعي على التطور التشريعي في مجال السلطة التشريعية والذي يتضمن إستخدام التكنولوجيا لتحسين كفاءة ودقة النظام القانوني ، فالذكاء الإصطناعي يمكن أن يساعد في تحليل القضايا وتوفير المساعدة في إتخاذ القرارات القضائية وتحسين الإدارة القضائية وكذلك تحسين الوصول الى العدالة من خلال توفير خدمات قانونية أكثر وبتكلفة منخفضة وتوجيه ذوي الحاجات القانونية.
ومن الملاحظ إن الدول التي اتجهت الى تطبيق الذكاء الاصطناعي في القضاء تدرجت في تطبيق التكنولوجيا وبمراحل متعددة بدأت بمرحلة التقاضي الألكتروني الى أن وصلت الى مرحلة التقاضي الذكي.
ويعرف التقاضي الألكتروني بأنه:" سلطة لمجموعة متخصصة من القضاة بالنظر في الدعوى ومباشرة الإجراءات القضائية بوسائل ألكترونية مستحدثة ضمن نظام أو أنظمة قضائية معلوماتية متكاملة الاطراف والوسائل". (عبدالهادي،2004،ص125) /(السويفان ،2022،ص51) وهذا يشير الى إن التقاضي الألكتروني يتم من خلال المحاكم الالكترونية الذي يعتمد على شبكة اتصال والمعلومات والتي من أهمها شبكة الأنترنت والأنظمة الرقمية في تسير العمليات القانونية مثل تقديم الدعاوي والمرافعات وتقديم الوثائق القانونية وتحديد المواعيد والجلسات القضائية عبر الأنترنت وإدارة الملفات القضائية .
بذلك نجد إن التقاضي الألكتروني له ميزات متعددة منها: حلول الوثائق الألكترونية محل الوثائق الورقية اي إن كافة المراسلات تتم ألكترونيا وتصبح الرسالة الألكترونية هي السند الوحيد المتاح للأطراف حالة حدوث نزاع بينهم وكذلك تسليم المستندات والعرائض ألكترونيا عبر شبكة الإتصال نقل أو إستقبال وتنزيل أحد البرامج أو البيانات عبر الأنترنت الى الكمبيوتر الخاص بصاحب العلاقة بحيث يمكن نقل الوثائق على النت وعبر تطبيقات الكترونية:اما التقاضي الذكي : "عبارة عن برمجة للبيانات وإستخدام خوارزميات معينة تؤدي الى التعلم الآلي فلا يحتاج الى التدخل البشري بصورة مستمرة على

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(١٠) – العدد (٢)، الصيف ٢٠٢٥
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

خلاف التقاضي الالكتروني وقد يحل محل القاضي البشري في بعض المجالات وقد يكون معاونا له في مجالات أخرى" (الشرعة ،2010،ص78)/(ابراهيم ،ص64) . ويمتاز نظام الذكاء الاصطناعي بالعديد من المميزات منها: (فرج،2019،ص18)

التنبؤ بالقرارات والأحكام القضائية اي القدرة على وضع الحلول للمشكلات التي يتم طرحها عليه من خلال البيانات التي يتم ادخالها.وكذلك تحسين صنع القرار من خلال إمكانية إعادة التفكير في تحليل البيانات ودمج المعلومات وهذا يسمح للقاضي استخدام هذه التقنية لتحليل المعلومات القانونية والنصوص والتشريعات.وكما يتميز التقاضي الذكي بإمكانية إتخاذ القرارا المناسب دون أي تدخل بشري نظرا لما يتميز به من قوة الإدراك والفهم وتفسير المعلومات ودمجها على عكس البرامج الالكترونية الاخرى كالتقاضي الالكتروني والذي يتطلب وجود العنصر البشري. وكذلك التقليل من الاخطاء البشرية والقدرة على العمل المتواصل من خلال استخدام روبوتات للإجابة عن الأسئلة والإستفسارات في المحاكم دون ربط أحد أعضاء المحكمة أو أحد الموظفين للرد على هذه الأسئلة.

ومن أبرز تطبيقات التقاضي الذكي في بعض الدول نذكر منها:

1- الولايات المتحدة الأمريكية: في محاولة إدخال أنظمة الذكاء الإصطناعي في مجال القضاء طورت إحدى الشركات برنامجا يستخدم في جلسات الحكم وإطلاق السراح المشروط في جميع أنحاء البلاد وقد تم تصميم برنامج يمكن من خلاله التنبؤ بقرارات القضاة في المحاكم الامريكية استنادا الى البيانات التي جمعها عن القضايا وأحكام القضاة. (عبدالمطلب،2020،ص52)
2- الصين: يتميز القضاء الصيني بإعتماده الروبوتات في القضاء وتقديم المشورة القانونية في مجال القواعد الاجرائية والموضوعية ويستخدم الذكاء الاصطناعي في التحقق من الأدلة المقدمة اليها والتعرف على الوجوه وتحليل البيات الخاصة بإصدار الأحكام القضائية فيما يتعلق بمختلف النزاعات القضائية.
3- دولة استونيا: من تطبيقات التقاضي الذكي في دولة استونيا تصميم قاضي على هيئة روبوت يقوم بالفصل في المنازعات المالية الضغيرة التي تقل قيمتها عن 7000 يورو وكذلك الفصل في منازعات العقود ويمكن الطعن في احكام القاضي الذكي أمام قاض بشري. (Dawn Lo, Can AI replace adjudge in the courtroom (https:// newsroom .unsw
4- قطر :إتجهت دولة قطر الى تطبيق نظام المحاكم الالكترونية وهذا النظام هو نواة للتحول من النظام الورقي في المحاكم القطرية الى النظام الذكي او الرقمي والذي يمكن القاضي الإستعانة بهذا الربنامج للاطلاع على كافة ملفات الدعوى من خلال جهاز الحاسوب من دون الحاجة الى الرجوع الى الملفات الورقية التي تأخذ حيزا كبيرا من مكتب القاضي او المخازن المخصصة لإرشفة ملفات الدعاوي حيث ان الملف الألكتروني محاضر ومذكرات ومستندات ووثائق خاصة بالدعوى وغيرها من المسائل الإجرائية(الشرقي،2020،ص113)

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(١٠) – العدد (٢)، الصيف ٢٠٢٥
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

يتبين مما سبق ان تطبيق أنظمة الذكاء الاصطناعي يمكن الإستعانة به في إطار السلطة القضائية نظرا لقدرته على التنبؤ وإتخاذ القرارات وإصدار الأحكام دون تدخل بشري ويمكن الوثوق به الى حد كبير ويمكن أن يكون مساعدا للقاضي في حسم في بعض القضايا الذي يتطلب جهد ووقت كبيرين.ولغرض الإجابة على تساؤل البحث في الفقرة (4) من فرضية البحث حول موقف المشرع العراقي من أنظمة الذكاء الاصطناعي في مجال صنع القرار القانوني والأحكام القضائية نجد السلطة القضائية في العراق جزء هام من السلطات الرئيسية في الدولة فمن الأمور الواجب الالتفات اليها من خلال تطوير أنظمة العدالة بما يخدم مصالح المتقاضين وتيسير إجراءات التقاضي وتوفير الوقت والجهد الى جانب سرعة الفصل في الأحكام وضمان جودتها ولكن هذا الأمر يتطلب التدرج في التطبيق من خلال تهيئة الجهاز القضائي للإندماج مع أنظمة الذكاء الإصطناعي وتأهيل الكوادر القضائية من قضاة ومساعديهم والكوادر الإدارية في المحاكم على إستخدام البرامج الالكترونية وتأسيس المحاكم الألكترونية ومن ثم التحول تدريجيا الى نظام القاضي الذكي من خلال التحليل القانوني اذ يمكن للذكاء الصناعي تحليل كميات هائلة من البيانات القانونية، بما في ذلك القوانين والقرارات القضائية والوثائق القانونية الأخرى. يمكن استخدام هذه البيانات لفهم المشكلات القانونية بشكل أفضل وتطوير حلول أكثر فعالية.وكذلك دعم اتخاذ القرار القانوني من خلال تقديم رؤى وتوصيات قائمة على البيانات. يمكن أن يساعد ذلك في تقليل التحيز البشري وتحسين جودة القرارات القانونية. وكذلك يمكن الإستعانه به في أتمتة المهام القانونية الروتينية، مثل البحث القانوني وكتابة الوثائق القانونية. يمكن أن يساعد ذلك في تحرير المهنيين القانونيين للتركيز على المهام الأكثر تعقيدًا وإبداعًا.

الخاتمة

في ختام هذا البحث حول دور الذكاء الإصطناعي في تطوير القوانين، يمكننا القول إن الذكاء الإصطناعي أصبح لاعبًا أساسيًا ومؤثرًا في النظام القانوني العالمي. تمتد تأثيراته من تحسين عمليات صنع القرار وتحليل البيانات القانونية، إلى تقديم فرص لإصلاح القوانين وتحديثها لتواكب التطورات التكنولوجية المتسارعة،من خلال القدرة على معالجة كميات هائلة من البيانات بسرعة ودقة، يسهم الذكاء الاصطناعي في تحليل التشريعات والأحكام القضائية، مما يوفر بصيرة عميقة ومفصلة حول التطبيقات القانونية. وبذلك، يعزز من فعالية النظام القانوني، مما يساهم في تحقيق العدالة بشكل أكثر فعالية وشمولية ومن أبرز النتائج التي توصلنا اليه:

اولا : النتائج:

1- هناك تطور ملحوظ وسريع في تحول المجتمع من العصر التقليدي الى العصر الرقمي وفي كافة مجالات الحياة.
2- يستند التحول الى العالم الرقمي على مجموعة من الأنظمة والتطبيقات أخترقت الجوانب العلمية والإنسانية بالاعتماد على الذكاء الإصطناعي.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(١٠) – العدد (٢)، الصيف ٢٠٢٥
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

3- عدم اتفاق العلماء والمختصين على تعريف موحد للذكاء الإصطناعي وهذا ناتج عن طبيعة المهام التي يقوم بتنفيذه وإختلافه من مجال الى آخر وكذلك الإستمرارية والسرعة في التطور والنمو .
4- تدرج دول العالم في الإستعانة بهذه الأنظمة والتطبيقات وتوفير المقومات الضرورية لنجاح مرحلة التحول الى العالم الرقمي والذكي.
5- خلق البيئة التشريعية لتنظيم عمل أنظمة الذكاء الإصطناعي ضرورة حتمية نظرا للمخاطر التي ينجم عن الفراغ القانوني مما يسمح بخلق بيئة غير مرخصة للعمل وفقا لهذه التطبيقات.
6- غياب دور المشرع العراقي في مجال الذكاء الإصطناعي وعدم وجود نصوص قانونية تقليدية يمكن اللجوء اليه عند الحاجة .
7- منظومة الذكاء الإصطناعي منظومة متكاملة لايمكن فصل جزء عن الآخر ولايمكن تطبيقه في مجال معين داخل الدولة دون المجالات الاخرى.
8- غياب الستراتيجية الحكومية في العراق بوضع الخطة الشاملة لترخيص تطبيقات الذكاء الإصطناعي في الحكومة وتحديد نطاق العمل به.

ثانيا : التوصيات:

هناك بعض المقترحات التي لابد من مراعاتها لأجل مواكبة التقدم التكنولوجي في العالم منها:

1- مواكبة المشرع العراقي للتطور التكنولوجي في مجال التشريعات الوطنية والقواعد المنظمة لأنظمة الذكاء الإصطناعي.
2- تطوير إطار قانوني شامل ومحدد للتنظيم والإستخدام الآمن لتقنيات الذكاء الإصطناعي وتحديد قواعد المسؤلية في حالة التجاوز على المباديء والقواعد الأخلاقية والقانونية.
3- تنظيم ستراتيجية الذكاء الإصطناعي وإعلانها من قبل الحكومة العراقية وفتح مراكز متخصصة للعمل وفقا للأنظمة المقررة في مجال المهام الإدارية والقانونية والتقنية .
4- تحقيق التوازن بين تطوير التكنولوجيا وحقوق الأفراد من خلال تنظيم لائحة بالقواعد والمباديء الاخلاقية للأنظمة الذكاء الاصطناعي في العراق وتشارك فيه الحكومة والشركات المتخصصة في تحديد وتنظيم هذه المسؤولية لضمان إستخدام الذكاء الإصطناعي بطريقة أخلاقية وقانونية.
5- تعزيز التدريب والتوعية بين الموظفين و المحامين والقضاة حول تأهيلهم للأنتقال الى العمل القانوني الذكي وبيان التحديات القانونية المرتبطة بالذكاء الإصطناعي.
6- تشجيع التعليم حول الأخلاقيات والمسائل القانونية المتعلقة بتقنيات الذكاء الاصطناعي في القطاع العام والخاص .
7- الإهتمام بإختصاص الذكاء الإصطناعي وفتح الأقسام العلمية في الجامعات العراقية لغرض تهيئة الكوادر البشرية في هذا المجال.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(١٠) – العدد (٢)، الصيف ٢٠٢٥
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

قائمة المصادر

اولاً- الكتب:

1- ابراهيم،خالد ممدوح (2022)،التنظيم القانوني للذكاء الإصطناعي ،دار الفكر الجامعي،القاهرة،مصر.
2- الاسيوطي،ايمن محمد (2015)الجوانب القانونية لتطبيق الذكاء الإصطناعي ،ط1،دار مصر للنشر والتوزيع،القاهرة،مصر.
3- خليفة ،ايهاب(2019) تأثير الثورة الصناعية الرابعة على أمن المجتمع القومي،دار العربي للنشر والتوزيع،القاهرة،مصر .
4- السويفان،عبدالسلام هابس(2011)،دار الجامعة الجديدة،الأسكندرية ،مصر .
5- الشرعة،حازم محمد (2010)التقاضي الألكتروني والمحاكم الإدارية،دار الثقافة للنشر والتوزيع عمان،الاردن.
6- فرج ،امير(2019)،المحاكم الألكترونية والتقاضي الألكتروني،ط1،المكتب العربي الجديث،القاهرة،مصر
7- الفقي،عبداللاه ابراهيم(2012) الذكاء الإصطناعي والنظم الخبيرة،ط1،دار الثقافة للنشر والتوزيع،عمان ،الاردن .
8- موسى،عبدالله وبلاب،احمد حبيب،(2019)ثورة في تقنيات العصر،ط1،المجموعة العربية للتدريب والنشر،مصر.
9- الوالي،عبدالله سعيد(2021) المسؤلية المدنية عن اضرار تطبيقات الذكاء الإصطناعي في القانون الاماراتي،دار النهضة العربية،القاهرة، مصر

ثانيا- الرسائل والأطاريح الجامعية:

1- بلال، فاطمة (2023)" دور الذكاء الإصطناعي في تعزيز العدالة الناجزة أمام القضاء، دراسة مقارنة مع النظامين القانوني والقضائي في دولة قطر"رسالة ماجستير،كلية القانون ،جامعة قطر، كلية القانون،قطر
2- سيلينا، سعدون (2022)"الشخصية القانونية للذكاء الإصطناعي" ، رسالة ماجستير، - كلية الحقوق والعلوم السياسية،بجامعة مولود معمري -تيزي وزو - الجزائر
3- كريم،سلام عبدالله(2022) "التنظيم القانوني للذكاء اللإصطناعي -دراسة مقارنة" اطروحة الدكتوراه كلية القانون ,جامعة كربلاء،العراق
4- يوسف، كريستيان (2020) " المسؤلية عن فعل الذكاء الاصطناعي" ،رسالة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، الجامعة اللبنانية،بيروت،لبنان.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(١٠) – العدد (٢)، الصيف ٢٠٢٥
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

ثالثا : البحوث العلمية:

1- جميل ،احمد عادل، وعثمان حسين (2012)" إمكانية استخدام تقنيات الذكاء الإصطناعي في ضبط التدقيق الداخلي :دراسة ميدانية في الشركات المساهمة العامة الاردنية " بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوى الحادي عشربعنوان"ذكاء الأعمال وأقتصاد المعرفة" جامعة الزيتونة الأردنية ،كلية الإقتصاد والعلوم الإرادية ،عمان ،الفترة من 23-26 ابريل -2012

2- العاقل عبدالغني ،القاشي خالد (2021)" البيانات الضخمة والذكاء الإصطناعي لتمكين التحول على الحكومة الذكية ،دراسة حالة دولة الإمارات العربية المتحدة "،مجلة نماء للإقتصاد والتجارة ،المجلد 05،(2)، 40-56

3- العمري غسان عيسى(2015)،دور التكنلوجيا وإدارة المعرفة في بناء الذاكرة التنظيمية ،المجلة العربيةللدراسات الامنية والتدريب،المجلد 27، ،جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ،السعودية،(52) 73-100

4- عيسى ،مصطفى ابو مندور موسى(2022)، "مدى كفاية القواعد العامة للمسؤلية المدنية في تعويض أضرار الذكاء الإصطناعي ،دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة" مجلة كلية الحقوق ،جامعة دمياط للدراسات القانونية والإقتصادية ،(5) ، 210-403

5- عبدالرحمن، مكاوي مرام (2018) "الذكاء الاصطناعي على أبواب التعليم" ،مجلة الثقافة ،المجلد 67،(6)، 22-42

6- دهشان ،يحيى ابراهيم(2019) ،المسؤلية الجنائية عن جرائم الذكاء الإصطناعي، مجلة الشريعة والقانون، كلية الحقوق ،جامعة الامارات ، (34) ، 100-144

رابعا - المواقع الالكترونية:

1- تطوير إستراتيجية للذكاء الاصطناعي : الدليل الوطني صادر عن منظمة الإسكوا :
https://www.unescwa.org
2- تقرير منظمة اليونسكو حول الزام الدول بتطبيق الذكاء الإصطناعي https://www.unesco.org:
3- - THE CAPABILITY OF A MACHINE TO IMITATE INTELLIGENT HUMAN BEHAVIOR
:HTTPS://WWW.MERRIAM-WBESTER .COM/DICTIONARY/ARTIFICIAL INTELLIGENCE

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(١٠) – العدد (٢)، الصيف ٢٠٢٥
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

4-بن فارع ،عائض ، استراتيجية الصناعة للمملكة المتحدة ،HTTPS://MAAAL.COM
-5-NickSzabo(1994) Smart contracts,
htpp:www.fon.hum.uva.nl/rob/Courses/Information In Speech.
-6-HTPP:// NEWSROOM .UNSW ,EDU ,AU/BUSINESS-LAW/CAN-AI-REPLACE-JUDGE-COURTROOM
7-http://www.britannica.com /dictionary /artificial. Intelligence.
8-https://www.unesco.org

چوارچێوەی یاسایی بۆ هاوسەنگ بوون لەگەڵ سیستەمی زیرەکی دەستکرد

پوختە:

پەرەسەندنی تەکنەلۆژیایی جیهانی بووتە هۆی دەرکەوتنی سیستمی دیجیتاڵی کارا کە بە سیستمەکانی زیرەکی دەستکرد ناسراون. وڵاتان جیهان بایەخی گەورەیان بەم سیستمانە داوە ، بە هۆی تایبەتمەندی و توانای بەرچاو، کە لە ئاست و تواناو و زیرەکی مرۆڤەکانە ، بەتایبەت لە کاتی بەکارهێنانیان بۆ دۆزینەوەی چارەسەرەکانی کێشە پیچراوەکان و دژوارەکان لەرێگەی کۆکردنەوەی زانیاری و شیکردنەوەی داتاکاندا. بەهۆی ئەم تایبەتمەندییانە و، وڵاتان جیهانی ڕوویان کردووە لە بەکارهێنانی ئەم سیستمانە لە بواری یاسایی. بەڵام بۆ ئەوەی کە بەشێوەیەکی دروست هەنگاو بنین بۆ بەکارهاینیان وتیکەڵ بوون بەم سیستەمانە ، پێویستە لە لایەن دەسەڵاتی یاسادانان چوارچیوەی یاسای بەکارهینانی دیاریبکریت پاڵپشت بەبنەما ویاسا نێودەوڵەتیەکان. وهەروەها پیویستە ئەۆ یاسانە گونجاندنیان بۆ بکریت لەگەڵ سەردەمی تەکنەلۆژیای ئێستادا.

لەو چوارچێوەیەدا لەم تویژینەوەیە تیشک دەخرێتە سەر ڕۆڵی یاسادانەری عێراقی و هەوڵەکانی لە بواری ریکخستنی یاسای بەکارهینانی زیرەکی دەستکرد و هەروەها دیاریکردنی میکانیزمە یاساییەکان بۆ چالاککردنی ڕۆڵی یاسایی لە عێراق وئەم تویژینەوەیە گیشتە ئەۆ بەرئەنجامەی کە ئاشکرایە ودیارە وڵاتانی جیهان بەشیوەیەکی خێرا هانگاوەنین بەرەۆ گواستنەوە بۆ سەردەمی دیجیتاڵی وزیرکی دەستکرد وەرهەوەها وسەجەم سیستەمەکان لە بواره جیاکانی بەریوبردنی دەوڵەت لە چوارچیوەی یاسای وستراتیجی نیوخویی دیاردکراوە کە

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(١٠) – العدد (٢)، الصيف ٢٠٢٥
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

ئەم هەنگاوە پیویستە دەسەڵاتی یاسادانانی عیراقی بەهامان ریچکە ڕەچاوی بکە لە بەرەو بەکارهینانی زیرەکی دەستکرد لە دەوڵەت کە پیویستیەکی سەردەمە وناکریت دامەزراوەکانمان دووربخریتەوە لە تیکەڵ بوون بەم پیشکەوتنە لەم سەردەمەدا.

The legislative and regulatory framework to accompany artificial intelligence systems.

Dr. Solav Abdullah Hama Rashid
Department of Law, College of College of law and international relations, Lebanese French University, Erbil Kurdistan Region, Iraq.
Email: solav.abdulla@lfu.edu.krd

***Keywords**: Artificial Intelligence- Smart Systems- Digital era- Digital Legislations.*

Abstract

The technological revolution, including the development of artificial intelligence and smart systems, represents a significant transformation in the digital age. Countries are increasingly relying on these systems to enhance their capabilities in data analysis and finding solutions to complex issues. This reflects the immense capabilities that mimic human intelligence, especially in areas that require complex thinking and precise analysis.

Given these capabilities, it has become essential for countries, including Iraq, to integrate these systems in fields such as law and legislation. However, to ensure effective and correct integration of artificial intelligence systems, governments need to establish legislative and regulatory foundations that comply with the rules of using this technology. This requires a deep understanding of the legislative framework for artificial intelligence and how it impacts traditional

رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

legislations. There is an urgent need to develop and adapt traditional laws to fit the current technological advancements.

In Iraq, it is necessary to highlight the role of legislators in the field of artificial intelligence and identify the legal mechanisms needed to enhance this legislative role. The efforts made in this area will help achieve effective integration between advanced technology and the legal and legislative framework, benefiting society and the economy at large.

The study has found a rapid and noticeable development in the transition of society from traditional to digital systems, through a range of systems and applications that have entered all state institutions, including legal and judicial institutions. This implies the necessity of creating a legislative and legal environment to regulate the work of these systems and applications, licensing their operation, as well as the need to develop a strategy at the level of the Iraqi government to gradually transition to smart applications and systems for state management through the establishment of a legislative and legal framework to license their operation and develop legislation that meets the requirements of the current era.